مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

محمد زين صالح السعدي[1،*]
ناصر سعيد علي الدحياني[2]

[1] أستاذ مساعد – مركز البحوث والتطوير التربوي – صنعاء – اليمن
[2] أستاذ مساعد – كلية المجتمع – سنحان – صنعاء – اليمن
* عنوان المراسلة: m.zen.dr@gmail.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد أحد أساليب المنهج الوصفي (التحليلي)، وتكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعة، وتكونت عينة البحث من (94) عضو هيئة تدريس، بنسبة (48.45 %) من إجمالي عدد أفراد المجتمع الأصلي، كما تم جمع البيانات بواسطة استبانة تم إعدادها لقياس أهداف البحث، وقد تكونت من جزأين تضمن الجزء الأول منها البيانات الشخصية، بينما تضمن الجزء الثاني معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية :

- **حصلت المعايير ككل على متوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (0.76)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات أفراد عينة البحث حول مدى تطبيق المعايير تعزى لمتغيرات البحث المتمثلة بـ(الجنس - المؤهل العلمي – نوع الكلية - سنوات الخبرة في التدريس).**

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، قدم البحث مجموعة من التوصيات أبرزها : ضرورة العمل على توفير مقومات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، سواء كانت المادية أو البشرية أو المالية، وتهيئة البيئة التعليمية الإيجابية لتكون مناسبة ومهيأة لتطبيق تلك المعايير بشكل تام.

ومن أهم المقترحات التي قدمها البحث هو إجراء بحث مماثل على الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والخاصة في اليمن.

الكلمات المفتاحية : ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، جامعة آزال للتنمية البشرية.

Extent of Implementing Accreditation and Quality Assurance Standards in Azal University of Human Development from the Faculty Members' Perspective

Abstract:

The research aimed to find out how far accreditation and quality assurance standards in Azal University for human development are implemented from the perspective of faculty members. To achieve this objective, to the researchers adopted descriptive analytical approach techniques. The research population was all the teaching staff at the university; and the sample consisted of (94) faculty members, (48.45 %) of the total number of the population. A questionnaire was designed to collect data relevant to the testing of the research objectives. The questionnaire consisted of two parts: the first included the personal data, while the second part included the standards of accreditation and quality assurance. The study revealed the following results:

- The mean of implementing standards as a whole was (3.44), the standard deviation (0.76), and the extent of the using the standards was (high).
- There were no significant differences between the research participants' responses about the extent of using the standards due to the variables (gender – Qualification – college type – years of teaching experience).

In light of the results of the study, a set of recommendations were presented, including the need to provide the necessary requirements for implementing accreditation and quality assurance standards, whether material, human or financial resources, and creating a positive conducive learning environment to be suitable and ready for a complete implementation of quality standards.

One of the main suggestions made by the research was to conduct a similar study on government and private universities and community colleges in Yemen.

Keywords: Quality Assurance and Accreditation, Azal University of Human Development.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

المقدمة:

تولي الدول المتقدمة تحقيق الجودة الأكاديمية ومعايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عناية خاصة، بسبب قناعتها بأنه يقع على عاتق جامعاتها ومؤسسات التعليم العالي فيها المسئولية الأولى في إعداد وتأهيل أجيالها لمواجهة تحديات العصر، ولإيمانها أن الذي أصبح مطلوبا هو "تعليم" من نوع جديد، تعليم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميكيات عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي أصبحت أهم خواص القرن الحادي والعشرين، وهي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة والمتضاعفة، وفي هذه الثورة أصبحت الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج تعني نهاية التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل المعرفي، حيث أصبح الإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات، والقادر على التعلم الدائم الذي يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية (صبري، 2009).

ويواجه التعليم العالي في الدول العربية، كغيره من الدول النامية، انتقادات من أطراف عدة باعتباره ما زال دون غيره من الدول المتقدمة، فمثلا يؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية للعام (2003) الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم بـ "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، على ضرورة انتباه المسئولين والأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في تنمية وتحقيق اكتساب المعرفة، باعتباره أحد أهم النواقص فيها، وفي التصنيف العالمي الصادر في عام 2009 لأول (200) جامعة عالمية (Ranking Web of World Universities, 2009) احتلت جامعة الملك سعود المرتبة 197 وفي التصنيف العالمي الصادر في نفس العام لأول (500) جامعة عالمية فإضافة إلى جامعة الملك سعود فقد احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المرتبة (303)، ويكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي في شهر شباط 2008 بعنوان "الطريق غير المسلوك – إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (World Bank, 2008) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد إنجازات وتقدماً كبيراً في إصلاح أنظمتها التعليمية بهدف زيادة معدلات الالتحاق بجميع مستويات التعليم وسد الفجوة بين الجنسين في هذا المجال، إلاّ أن هذه الإنجازات ما زالت أقل من مثيلاتها في بلدان أخرى لها نفس المستويات من التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فما زالت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، ولم يتم بعد كسر الفجوة بين التعليم والتوظيف، ويسلط التقرير الضوء على ضرورة قيام بلدان المنطقة بالمزيد من الإصلاحات لكي تصل إلى نوعية جيدة، للتعليم تتضمن المهارات والقدرات البشرية المؤهلة، حيث تواجه العملية التعليمية معوقات تحد من تنمية قدرة الطلبة على المهارات التحليلية والقدرة على حل المشاكل والتفكير النقدي والإبداعي، وقد شدد التقرير على بلدان المنطقة بتسريع عملية الإصلاحات في ثلاثة مجالات، تتضمن تحويل التركيز على الإنشاءات إلى نماذج الشراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى، وتبني الحوافز وتشجيع الأداء من جانب القائمين على تقديم الخدمات التعليمية، وأخيراً الانتقال من أسلوب المساءلة أمام الأجهزة الإدارية بالدولة إلى أسلوب المساءلة أمام الجمهور للتأكد من أن التعليم كسلعة عامة يغطي أكبر عدد ممكن من المواطنين.

ويجادل Holm-Nielsen (2001) أن الدول النامية بشكل عام تعاني من نقص الموارد الكافية للمحافظة على مستويات مستمرة من التنمية، وتحقيق الجودة في التعليم العالي، كما يرى أيضاً أن السبب يكمن في سلوكيات الإدارة وأساليبها المركزية في اتخاذ القرار، التي تحد من تمكين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول من القيام بعمليات إصلاح وإجراء التغييرات اللازمة، ويضيف أنه مع التوجه العالمي نحو تحقيق اقتصاديات مبنية على المعرفة، فإن الدول النامية تواجه أيضاً تحدياً يتمثل بمدى إمكانيتها لمواءمة سياستها في التعليم العالي لمواجهة التحديات المستقبلية، إضافة إلى تحدياتها الحالية.

وبالرغم من حداثة نشأة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية إلاّ أنه أحرز تطوراً ملحوظاً وتقدماً متسارعاً، لاسيما منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين وحتى الآن، إلاّ أن هذا التطوير لم يتماش مع اتجاهات التنمية البشرية ومتطلباتها المنشودة، فقد كان التركيز ينصب على التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها المختلفة والطاقة الاستيعابية لها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد

الطلبة الملتحقين في تلك الجامعات والتخصصات، حيث تم التركيز على الكم على حساب الكيف، مما أدى إلى عدم التوازن وتوسيع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، نتيجة تدني مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ولذا فقد نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤتمرها العلمي الثاني عام 2008م، الذي دعا إلى "وضع آليات في الجامعات للمراجعة الدورية لبرامجها الأكاديمية وتحديث المقررات الدراسية بصورة مستمرة بما يلبي احتياجات سوق العمل مع الالتزام بمعايير الجودة" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008)، كما نظمت مؤتمرها العلمي الثالث عام 2009م، الذي دعا إلى "مساعدة الجامعات اليمنية في تأسيس أنظمة جودة ذاتية، وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي" (كويران، إبراهيم وناصر، 2010).

وتوالت جهود الوزارة لبلوغ هذا الهدف، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيقه، حتى تحقق لها ذلك – حديثاً – بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي؛ بموجب القرار الجمهوري رقم (210) لسنة (2009) بتأسيس المجلس وتحديد أهدافه ومهامه، وتبعه قرار مجلس الوزراء في مارس عام (2010) بتشكيل المجلس وتسمية أعضاءه، وفي صيف نفس العام استكملت الوزارة إعداد النظام واللوائح ومسودة المعايير ودليل الاعتماد الأكاديمي، وتوجت تلك الجهود في 30 مايو (2012) بصدور القرار الجمهوري رقم (66) لسنة (2012) بتسمية رئيس المجلس، وفي أواخر عام (2012) استكمل المجلس إعداد نظام ومعايير وأدلة ونماذج ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012، فبراير 2013).

مشكلة البحث:

مع زيادة التوجه في الجمهورية اليمنية نحو الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص، إلى جانب الحكومي منها، فقد أصبح هذا النوع من التعليم عنصرًا مهمًا في قطاع التعليم الجامعي لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من إسهام في تعزيز الاقتصاد اليمني، واستقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية، من أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم الجامعي وضمان الجودة لمتخرجي هذه الجامعات وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية والمعرفية، يلقى اهتمامًا رسميًا وشعبيًا ليس فقط باعتباره مؤشرًا رئيسًا للتنمية والنهضة الحقيقية، بل من أجل مواجهة متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذ المجتمع اليمني وبكافة فئاته، من قادة رأي، ومسئولي تطوير تربوي، وأهالي طلبة، وأكاديميين، ورجال أعمال، يطالبون بضرورة توافر متخرجين ذوي كفاءات ومهارات تتواءم مع متطلبات سوق العمل، وقادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية، مما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى التوجه نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير معتمدة لتطبيق الجودة المطلوبة، ويبلغ عدد الجامعات الخاصة في اليمن (30) جامعة، والتي منها جامعة آزال للتنمية البشرية.

أسئلة البحث:

في ضوء ما تم تناوله سابقًا فإن مشكلة البحث تحددت بالسؤال الرئيس الآتي:

"ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟". ويتفرع عنه السؤالين الفرعيين الآتيين:

1. ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية المتعلقة بـ(قيادة ضمان الجودة- خطة تحسين الجودة- جودة البرامج الأكاديمية - جودة تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم - جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟.
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابة أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية، تعزى متغيرات البحث، المتمثلة بـ(الجنس، والمؤهل العلمي، ونوع الكلية، وسنوات الخبرة في التدريس)؟.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

أهمية البحث:

مع توجه سياسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وبعض الدول الناشئة التي منها الجمهورية اليمنية، إلى مراجعة وتطوير معايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فيها لضمان تحقيق الجودة الأكاديمية ومواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا البحث هي خطوة لإلقاء الضوء على تجربة اليمن في قطاع التعليم الجامعي الخاص ومقارنة المعايير المعتمدة لترخيصه وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، المتمثلة بـ(معايير المستوى الثاني) التي وضعها مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في "2013" (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير 2013).

أهداف البحث:

هدف البحث للوصول إلى معرفة الآتي:

1. مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابة أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية، ومتغيرات البحث المتمثلة بـ(الجنس- المؤهل العلمي – نوع الكلية - سنوات الخبرة في التدريس).

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على التعرف على مدى تطبيق معايير (المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية المتعلقة بـ(قيادة ضمان الجودة- خطة تحسين الجودة- جودة البرامج الأكاديمية - جودة تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم - جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات).
- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث بجامعة آزال (الأهلية) للتنمية البشرية – صنعاء- اليمن.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق البحث في الفترة الممتدة من (بداية مارس /2016 إلى نهاية أغسطس/2016).
- الحدود البشرية: جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة آزال للتنمية البشرية.

مصطلحات البحث:

1. الاعتماد لأكاديمي: يقصد به: "عملية تقييم تخضع لها مؤسسة التعليم العالي، أو أحد برامجها، وتقوم بها إحدى هيئات الاعتماد استنادًا إلى معايير محددة، ثم تقرر بنتيجتها أن تلك المؤسسة أو ذلك البرنامج قد استوفى الحد الأدنى من المعايير فيصبح بالتالي معتمداً لفترة زمنية محددة، ويؤهلها لإعداد متخرجين متقنين لمهنتهم، وقادرين على المنافسة في سوق العمل" (أبو دقة وعرفة، 2007).

وعرفه علاونة (2008) بأنه: مجموعة العمليات أو الإجراءات أو المعايير التي تقوم الجهة المنوط بها الاعتماد الأكاديمي من التحقق من أن جامعة أو كلية أو مؤسسة من المؤسسات التعليمية تتحقق فيها الشروط أو المعايير، وتتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية، وبما يتناسب مع التطلعات الاجتماعية، والتحديات العالمية والتطورات في الحقول التي تقوم بتدريسها.

وعرفه عزوز (2009) بأنه: نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية واستمرارية تطويرها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

وعرفه الهلالي (2009) بأنه: عملية قياس وتعزيز للجودة تتم من خلال عملية مراجعة يقوم بها فريق من الخبراء يتم بواسطتها الاعتراف بمؤسسة تعليمية، أو ببرنامج تعليمي، بناء على معايير معينة متفق عليها مسبقا.

وتُعَرّف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن الاعتماد الأكاديمي بأنه: إقرار مجلس الاعتماد وضمان الجودة استيفاء مؤسسة تعليم عالٍ، أو برنامج أكاديمي، مستوى معينًا من معايير الجودة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008).

والتعريف الإجرائي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بأنه: "عملية تقويم أداء جامعة آزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير (المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي".

2. معايير(المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: هي تلك المواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في مؤسسات التعليم العالي التي تتمثل في قيادة ضمان الجودة، وخطة تحسين الجودة، وجودة البرامج الأكاديمية، وجودة تقييم مخرجات التعلم، وجودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وجودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة، وجودة نظام المعلومات، بهدف مساعدتها على تحقيق متطلبات ضمان الجودة (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير 2013).
3. أعضاء هيئة التدريس: جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في مجال التدريس على المستوى الجامعي ممن يحملون درجة الماجستير والدكتوراه في أحد التخصصات الإنسانية أو التطبيقية على اختلاف فروعها في جامعة آزال للتنمية البشرية.
4. جامعة آزال للتنمية البشرية: جامعة حديثة النشأة، حيث تم تأسيسها عام 2008م في العاصمة صنعاء، وبدافع إنساني محض بطرق أبواب في التعليم العالي غير مسبوقة، حيث افتتحت الجامعة برامج تعليمية في غاية الأهمية والندرة، يأتي في مقدمتها برنامج البكالوريوس في العلاج الطبيعي – بكالوريوس في التربية الخاصة (للموهوبين والمعاقين) وبكالوريوس في القبالة، ومن أهم أهدافها إكساب الطالب المعارف والمهارات في التخصصات الأكاديمية المختلفة، والإسهام في دعم جهود البحث العلمي المعرفي والتطبيقي في المجالات المختلفة، وربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل (جامعة آزال للتنمية البشرية، 2016).

الإطار النظري:

أدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية أهمية جودة التعليم في ظل انتشار الاستثمارات في مجال تقديم الخدمات التعليمية، والتزايد المستمر في أعداد مؤسسات التعليم العالي وتنوعها، وما يفرضه ذلك من ضرورة وجود وتبني نظم وآليات تضمن جودة أداء هذه المؤسسات، فتوجهت اهتمامات الوزارة للعمل في هذا الاتجاه منذ العام (1998)، حيث بدأت بالعمل على إعداد أنشطة ضمان الجودة، وتم بالتعاون مع البنك الدولي إعداد شروط مرجعية لوضع نظام الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي في اليمن (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012).

وفي هذا الصدد يذكر القباني (2012)، أن الوزارة عملت على إنشاء وحدات الجودة والتطوير الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ونشر ثقافة الجودة بين القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج جديدة في مستوى الماجستير بالتعاون مع عدد من الجامعات الهولندية، كبرامج نوعية تمثل نماذج للبرامج الجديدة للدراسات العليا، ويجري تنفيذها حاليا في بعض الجامعات اليمنية، بالإضافة إلى العمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن الأنشطة العلمية المختلفة المتصلة بهذا المجال، كإقامة المؤتمرات العلمية، وتنظيم ورش العمل، وحلقات النقاش وغيرها من الأنشطة الأخرى الرامية إلى خلق ثقافة الجودة والاعتماد وتعزيزهما.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

وفي بداية عام (2002) قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالبحث عن جهات دولية للمساعدة في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012)، كما جاء في الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006 - 2010) (مشروع تطوير التعليم العالي، 2006) أن مشروع تطوير التعليم العالي قام باختيار إحدى المؤسسات الدولية، وهي منظمة نارك (NARIC) البريطانية التي تقدم حالياً المعونة الفنية بشأن تطوير أنظمة الجودة في الجامعات اليمنية.

وشهد العام (2005) البداية العملية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، حيث قامت الوزارة بتكليف عدد من الفرق – تضم متخصصين من الوطن العربي والعالم - لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، ونتج عن ذلك التقييم إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية، لاسيما برامج الطب البشري في كل الجامعات الخاصة باستثناء واحدة، وتقرر إغلاق فروع معظم تلك الجامعات في المحافظات، كما تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم عدد من البرامج الأكاديمية في جامعات (صنعاء، وعدن، والعلوم والتكنولوجيا)، وساعدت تلك التقييمات في التعرف على جوانب القوة، وتشخيص مواطن الضعف، وتحديد الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى تحسين في تلك البرامج الأكاديمية (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، يناير 2013).

ويبدو أن هذه التجربة قد أكدت مدى حاجة نظام التعليم العالي اليمني إلى تطبيق إجراءات ضمان الجودة والاعتماد بهدف تحسين الأداء الجامعي، وتعزيز الثقة بين الجامعات وقطاعات العمل المختلفة والطلبة، ولذلك كان محور ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الهدف الرئيسي الرابع للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2006 - 2010) (مشروع تطوير التعليم العالي، 2006)، وفي معرض الحديث عن هذا الهدف تؤكد الإستراتيجية على حاجة نظام التعليم العالي اليمني إلى إحداث إجراءات داخلية وخارجية لضمان الجودة، تتضمن قيام الجامعات بإنشاء أنظمة داخلية لمراقبة الجودة فيها، والإجراءات الخارجية تتضمن مطلبين، هما: الأول إيجاد نظام للاعتماد الأكاديمي، وإنشاء هيئة أو لجنة تكون جزءاً من الوزارة، أو مستقلة عنها، تُسند إليها مهمة تطبيق نظام ومعايير الاعتماد الأكاديمي، والثاني هو إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة، تقوم بمراجعة واقع الجامعات من الداخل وفق معايير الجودة المعتمدة (مشروع تطوير التعليم العالي، 2006).

وتوالت جهود الوزارة لبلوغ هذا الهدف، وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيقه، حتى تحقق لها ذلك حديثاً بتأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة يعمل حالياً على تنفيذ أول تجربة في مجال الاعتماد وضمان الجودة في اليمن، من خلال تنفيذ برنامج التقييم الذاتي لعدد من الجامعات اليمنية - الحكومية والخاصة - في إطار المرحلة الأولى لنظام الاعتماد الأكاديمي المتمثلة بتطبيق معايير المستوى الأول (بداية) في التقييم.

أهداف الاعتماد الأكاديمي في اليمن:

تتمثل أهداف الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية فيما يأتي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008، 3):

1. نشر الوعي بثقافة الجودة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والمجتمع.
2. توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وأرباب العمل، وغيرهم من المعنيين حول أهداف مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية المعتمدة التي تقدمها، وبأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية.
3. تحسين نوعية التعليم العالي وضمان جودته.
4. الارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال وضع معايير الاعتماد الأكاديمي ومراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي لزيادة قدرتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

5. التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير المتفق عليها عالميا ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.
6. ضمان الوضوح والشفافية لمؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية.
7. توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.
8. تعزيز الثقة المحلية والإقليمية والدولية في جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في اليمن.

نظام الاعتماد الأكاديمي في اليمن:

أ. مدخل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ومبادئه:

عمل مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي اليمني على وضع مدخل متدرج لتأسيس نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في اليمن، بناء على الاسترشاد بتجارب عالمية وعربية، ومراعاة ظروف ونشأة التعليم العالي في اليمن، وتطوره، والعوامل الحاكمة حوله، وطبيعة مؤسساته (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012)، إذ يشير المجلس إلى أنه من خلال تجربته في الجمهورية اليمنية لا يمكن تطبيق النموذج الغربي في الجودة والاعتماد كما هو؛ بل لا بد من تعديله وتكييفه حتى يناسب الظروف الحالية للتعليم العالي اليمني ومؤسساته، ومن أجل ذلك فقد أعد المجلس مدخلاً مختلفاً للوصول بالمؤسسات التعليمية إلى تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي أطلق عليه "المدخل النمائي"، ويرتكز المدخل النمائي المعد لهذا الغرض، على مبدأ التدرج في رفع سقف متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلما نضجت خبرة مؤسسات التعليم العالي اليمنية، وفيه تم تقسيم إجراءات تطبيق المدخل النمائي على مرحلتين؛ هما: مرحلة ضمان الجودة، ومرحلة الاعتماد الأكاديمي، بحيث تضم كل مرحلة منهما مستويين، وذلك على النحو الآتي: (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير2013).

أولاً/ مرحلة ضمان الجودة: وتضم هذه المرحلة مستويين هما:

1. مستوى بداية (Beginning): ويتمثل في أن تحقق المؤسسة التعليمية متطلبات قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم (13) لسنة (2005)، ولائحته التنفيذية لسنة (2007)، سواء أكانت هذه المؤسسة حكومية أم أهلية، وهذه المتطلبات تغطي الجوانب القانونية، والأكاديمية، والمادية، والقيادية، والمالية للمؤسسة التعليمية.
2. مستوى أساس(Foundation): ويتمثل في أن تمتلك المؤسسة التعليمية نظام جودة داخليًا فعالاً، وفق متطلبات المجلس.

ثانياً/ مرحلة الاعتماد الأكاديمي: وتضم هذه المرحلة أيضا مستويين هما:

1. مستوى إنجاز (Accomplished): ويتمثل في أن تحقق المؤسسة التعليمية المعنية المستويات الإقليمية للاعتماد العام (Institutional Accreditation)، حيث تطبق المؤسسة المعايير العامة للاعتماد العام التي يقرها المجلس.
2. مستوى تميز (Distinguished): ويتمثل في أن يحقق البرنامج الأكاديمي المستويات العالمية للاعتماد الخاص (Program Accreditation Professional).

الدراسات السابقة:

أجريت عدة دراسات حول ضمان جودة التعليم العالي منها الآتي:

دراسة محمد (2015) هدفت إلى عرض تجربة كلية التعليم المفتوح بجامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي، كما أنها تبين معرفة مستوى جودة الأداء الأكاديمي في الأقسام العلمية المختلفة بكلية التعليم المفتوح للعام الجامعي (2012 /2013م)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأقسام العلمية في الكلية، وقد شملت العينة جميع الأقسام، حيث تم تقييم تلك الأقسام في ضوء أنموذج الجودة الخاصة بالجامعة وفق آلية محددة وواضحة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

وجود تطوير مستمر في أنموذج الجودة الخاص بالجامعة شمل الكثير من مكوناته، وأن مستوى جودة الأداء الأكاديمي الجامعي على مستوى الأقسام العلمية كان في قسم المحاسبة والتمويل، إضافة إلى وجود تحسن كبير في مستوى جودة الأداء الاكاديمي العام للأقسام العلمية في العام الجامعي (2012 /2013م) مقارنة بالعام الجامعي (2009 /2010م)، حيث بلغت نسبة التحسن (16.29 %).

دراسة الهمداني (2010) هدفت إلى بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي من ناحيته الوثائقية والمسحية، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من (300) عضو هيئة تدريس في جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم وجود فروق ذات دلالة للمعايير اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد تعزى لمتغير التخصص (إنساني- تطبيقي)، ووجود فروق ذات دلالة للمعايير اللازم توافرها لبناء وتطبيق نظام الاعتماد تعزى لمتغيري: نوع الجامعة (حكومية – خاصة) لصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة، ومتغير جهة الحصول على المؤهل من جامعة (عربية – أجنبية) لصالح متخرجي الجامعات الأجنبية.

دراسة الشامي (2009) هدفت إلى تطوير برنامج الدراسات العليا بكلية الإعلام في جامعة صنعاء في ضوء نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وأوضحت الدراسة الشروط الواجب توافرها في برامج الدراسات العليا بكلية الإعلام للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وصولا إلى الإجراءات المتبعة للحصول على الاعتماد الأكاديمي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تحقيق ضمان الجودة والحصول عليه عمل ليس باليسير، ولكنه عملية شاقة وطويلة تستغرق الكثير من الوقت والجهد حتى يمكن إنجازها، كما توصلت الدراسة إلى تصور مقترح للتطوير يرتكز على مستويين هما: المستوى المؤسسي، والمستوى الأكاديمي، إضافة إلى آليات مساعدة لتنفيذ البرنامج المقترح.

دراسة الحريري (2009) هدفت إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة مدى حاجة الجامعات الحكومية اليمنية إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها الأكاديمي وتحقيق معايير ضمان الجودة في برامجها ومخرجاتها لتواكب تطورات العمل وتلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

دراسة السماوي والمخلافي (2009) هدفت إلى توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي وأهدافه وأنواعه، ومراحل الاعتماد الأكاديمي وإجراءات الحصول عليه، وعرض واقع جهود جامعة تعز في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومناقشة الرؤية المستقبلية لجامعة تعز في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الجامعة لتحقيق أهدافها وغاياتها في ضوء الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

دراسة إسحاق (2009) هدفت إلى التعرف على متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، والكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس وتطبيق ضمان الجودة بجامعة إب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، كما كشفت عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب.

دراسة Ohnaka (2001) هدفت إلى إدخال أنظمة الاعتماد بالتعليم الجامعي في اليابان، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن لجنة الاعتماد أسهمت في تحسين وتطوير المجال الهندسي، وتشجيع وتعزيز الحصول على الخبرات الملائمة لكل مجال، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالظروف البيئية والتغيرات الحادثة حول نظام الاعتماد.

دراسة Koch (2003) هدفت إلى معرفة تأثير إدارة الجودة الشاملة في قطاع مؤسسات التعليم العالي في جامعة أولد دومينيون، بولاية فيرجينيا الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير إدارة الجودة الشاملة ضعيف في قطاع مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك بسبب تركيز المؤسسات التعليمية على الفعاليات غير الأكاديمية، مثل عمليات التسجيل، والمشتريات وغيرها، وأن هذه المؤسسات تجاهلت الجوانب الأكاديمية، مثل قدرة الكليات، والمنهج التعليمي، وتكلفة التعليم، كما أن هناك الكثير مما يقال عن إدارة الجودة الشاملة أكثر مما ينفذ بالفعل، مما يؤدي إلى فشل كثير من مؤسسات التعليم العالي في تطبيق هذه الفلسفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

مما سبق يتبين وجود علاقة بين الدراسات السابقة والبحث الحالي، حيث تناولت موضوع الجودة، وتحديداً ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما أن جميع الدراسات السابقة، وكذلك البحث الحالي أجريت في مؤسسات التعليم العالي، إلاّ أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في الآتي:

1. أنه تناول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الجامعي "المستوى الثاني"، وهو ما لم تتطرق إليه أي دراسة من الدراسات السابقة.
2. أنه أجري في جامعة آزال للتنمية البشرية، بينما أجريت الدراسات السابقة في مؤسسات تعليمية أخرى.

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه فقد تم اعتماد أحد أساليب المنهج الوصفي (التحليلي)، لاستطلاع رؤية أعضاء هيئة التدريس حول مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية في الجمهورية اليمنية.

مجتمع البحث:

هم أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة آزال للتنمية البشرية، والبالغ عددهم (194) عضو هيئة تدريس، موزعين بين الكليات التطبيقية والإنسانية، حيث بلغ عددهم في الكليات التطبيقية (150) عضو هيئة تدريس، وبلغ عددهم في الكليات الإنسانية (44) عضو هيئة تدريس.

عينة البحث:

بما أن مجتمع البحث الأصلي مجتمع معروف ومتجانس كونه يمثل جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة آزال للتنمية البشرية، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، حيث بلغ عدد أفراد عينة البحث (94) عضو هيئة تدريس، وبنسبة بلغت (48.45 %) من إجمالي عدد أفراد مجتمع الأصل، وموزعين حسب متغيرات البحث الموضحة في الجدول (1):

جدول (1): خصائص عينة البحث الديموغرافية

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة
1	الجنس	ذكر	70	%74.5
		أنثى	24	%25.5
	المجموع		94	%100
2	المؤهل العلمي	ماجستير	36	%38.3
		دكتوراه	58	%61.7
	المجموع		94	%100

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (1): يتبع

م	المتغير	الفئة	العدد	النسبة
3	نوع الكلية	إنسانية	30	%32
		تطبيقية	64	%68
	المجموع		94	%100
4	سنوات الخبرة في التدريس	5 سنوات فأقل	21	%22.3
		6 - 10 سنوات	33	%35.1
		أكثر من 10 سنوات	40	%42.6
	المجموع		94	%100

أداة البحث وخطوات بنائها:

اعتمد هذا البحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على معايير(المستوى الثاني) لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، فبراير2013)، وبلغ عددها سبعة معايير موزعة على النحو الآتي:-

- المعيار الأول: (قيادة ضمان الجودة) وبلغ عدد فقراته (9) فقرات.
- المعيار الثاني: (خطة تحسين الجودة) وبلغ عدد فقراته (11) فقرة.
- المعيار الثالث: (جودة البرامج الأكاديمية) وبلغ عدد فقراته (11) فقرة.
- المعيار الرابع: (جودة تقييم مخرجات التعلم) وبلغ عدد فقراته (8) فقرات.
- المعيار الخامس: (جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم) وبلغ عدد فقراته (11) فقرة.
- المعيار السادس: (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة) وبلغ عدد فقراته (8) فقرات.
- المعيار السابع: (جودة نظام المعلومات) وبلغ عدد فقراته (10) فقرة.

وللتأكد من صدق أداة البحث (الاستبانة)، فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الجودة الشاملة ومناهج البحث والإحصاء وطرقه بهدف تقييمها، الذين قدموا بعض الملحوظات البسيطة، وكذلك تم اختبر الصدقِ التكويني لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً مما يدل على قوة كل فقرة من فقرات الاستبانة في بناء الدرجة الكلية للمقياس.

وللتأكد من ثبات أداة البحث فقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للثبات للعينة النهائية، وقد بلغ معامل ألفا كرونباخ للثبات لأداة البحث بشكل عام (94.5 %)، وكون القيمة تزيد عن (80 %)، فإن ذلك يدل على قوة ثبات فقرات الاستبانة وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله، كما هو موضح في الجدول (2):

جدول (2): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة البحث

م	المعيار	عدد الفقرات	درجة الثبات
1	قيادة ضمان الجودة	9	%94
2	خطة تحسين الجودة	11	%92
3	جودة البرامج الأكاديمية	11	%97
4	جودة تقييم مخرجات التعلم	8	% 93
5	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	11	%89
6	جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	8	%91
7	جودة نظام المعلومات	10	%92
	الأداة ككل	68	%94.5

إجراءات تطبيق البحث:

تم توزيع الاستبيان عدد (100) استبانة، في بداية شهر مارس (2016) وتم استرجاعها في نهاية شهر مارس بنفس العام، حيث تم استرجاع (94) استبانة، والفاقد (6) استبانات.

المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يأتي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، ولتحديد خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، المستخدم في محاور البحث تم حساب المدى (5 - 1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 /5=0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:
   - من 1 إلى 1.80 يمثل (منخفضة جدًا) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
   - من 1.81 إلى 2.60 يمثل (منخفضة) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
   - من 2.61 إلى 3.40 يمثل (متوسطة) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
   - من 3.41 إلى 4.20 يمثل (عالية) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
   - من 4.21 إلى 5.00 يمثل (عالية جدًا) نحو كل فقرة من فقرات المعيار.
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث حول المعايير.
3. اختبار (T-Test): لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغيرات (الجنس- المؤهل العلمي– نوع الكلية).
4. تحليل التباين الأحادي: لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغير (سنوات الخبرة في التدريس).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

نتائج البحث ومناقشته:

تم عرض النتائج وفقا لأسئلة البحث على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

نص السؤال: ما مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية المتعلقة بـ(قيادة ضمان الجودة- خطة تحسين الجودة- جودة البرامج الأكاديمية - جودة تقييم مخرجات التعلم - جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم - جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة - جودة نظام المعلومات) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة البحث لجميع المعايير، كما تم ترتيب المعايير تنازليًا حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول (3):

جدول (3): الترتيب التنازلي للمعايير حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المرتبة	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق
1	جودة تقييم مخرجات التعلم	4.19	0.58	عالية
2	خطة تحسين الجودة	3.80	0.79	عالية
3	جودة البرامج الأكاديمية	3.64	0.67	عالية
4	قيادة ضمان الجودة	3.63	0.69	عالية
5	جودة نظام المعلومات	3.10	0.79	متوسطة
6	جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	3.08	0.77	متوسطة
7	جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	2.69	0.62	متوسطة
	المعايير ككل	3.44	0.76	عالية

يلاحظ من الجدول (3) الآتي:

- **حصلت المعايير ككل على متوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (0.76)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **حصل معيار "جودة تقييم مخرجات التعلم"، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19)، وبانحراف معياري (0.58)، بينما حصل معيار "خطة تحسين الجودة"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.80)، وبانحراف معياري(0.79)، كما حصل معيار "جودة البرامج الأكاديمية"، على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.64)، وبانحراف معياري(0.67)، أما المعيار "قيادة ضمان الجودة"، حصل على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.63)، وبانحراف معياري (0.69)، بينما حصل المعيار "جودة نظام المعلومات"، على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.10)، وبانحراف معياري (0.79)، وجاء معيار "جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة"، بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.08)، وبانحراف معياري(0.77)، وأخيرا حصل معيار "جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم"، على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.69)، وبانحراف معياري (0.62).**

وفيما يأتي عرض النتائج للمعايير كلا على حدة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث، وذلك على النحو الآتي:

1. النتائج المتعلقة بالمعيار الأول (قيادة ضمان الجودة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (4):

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (قيادة ضمان الجودة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
1	توجد وحدة إدارية خاصة لقيادة أنشطة ضمان الجودة.	4.62	0.69	عالية جداً	1
2	توفر للوحدة الإدارية التجهيزات والمصادر والموارد والميزانية المطلوبة.	3.81	0.73	عالية	5
3	يديرها عضو هيئة تدريس رفيع المستوى (أستاذ أو أستاذ مشارك)، يكون على دراية ومعرفة وخبرة بضمان الجودة.	4.22	0.62	عالية جداً	4
4	توجد في الجامعة لجنة عامة للجودة.	4.25	0.59	عالية جداً	3
5	يرأسها مسؤول رفيع في الإدارة العليا للجامعة.	3.09	0.61	متوسطة	9
6	تتكون اللجنة من ممثلي الوحدات الإدارية الرئيسة في الجامعة.	4.35	0.64	عالية جداً	2
7	تقدم المشورة والنصح والتوجيه لوحدة(إدارة) الجودة فيما يتعلق بتطوير نظام الجودة، وخطة تحسين الجامعة.	3.16	0.65	متوسطة	6
8	تقوم اللجنة بمراجعة وإقرار أدوات التقييم من نماذج واستبانات التي تستخدم في أنشطة ضمان الجودة في الجامعة.	3.16	0.76	متوسطة	7
9	تقوم اللجنة بمتابعة جودة الأداء في الجامعة وتقديم التقارير اللازمة عن ذلك.	3.15	0.73	متوسطة	8
	المعايير ككل	3.63	0.69	عالية	

نلاحظ من الجدول (4) الآتي:

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (3.63)، والانحراف المعياري (0.69)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (1) التي تنص على " توجد وحدة إدارية خاصة لقيادة أنشطة ضمان الجودة"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.62) وانحراف معياري (0.69)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).**
- **وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على " تتكون اللجنة من ممثلي الوحدات الإدارية الرئيسة في الجامعة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري (0.64)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).**
- **أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (5) التي تنص على "يرأسها مسؤول رفيع في الإدارة العليا للجامعة"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.61)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (9) التي تنص على " تقوم اللجنة بمتابعة جودة الأداء في الجامعة وتقديم التقارير اللازمة عن ذلك"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.73)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**

2. **النتائج المتعلقة بالمعيار الثاني (خطة تحسين الجودة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (5):**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد لعينة تجاه معيار: (خطة تحسين الجودة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
10	تعد الجامعة وتنفذ الخطة في ضوء تحليل دقيق لواقع المؤسسة.	4.13	0.64	عالية	2
11	تتضمن الخطة استراتيجيات وسياسات وإجراءات للتحسين المستمر للأداء.	3.74	0.63	عالية	7
12	ترتكز الخطة على أحد نماذج الجودة المتعارف عليها في التعليم العالي.	3.90	0.74	عالية	4
13	تعتمد الخطة وما تتضمنه من استراتيجيات وسياسات وإجراءات التحسين المستمر من قبل المجالس المختصة في الجامعة وتعلن لجميع المنتفعين.	3.62	0.75	عالية	9
14	تتضمن الخطة تحليلاً دقيقًا لواقع الجامعة للوصول إلى رؤية واضحة لضمان الجودة.	3.81	0.76	عالية	6
15	تتضمن الخطة استراتيجيات وسياسات وإجراءات التحسين المستمر مبينا فيها أدوار كل الكليات والأقسام العلمية والوحدات الإدارية والإداريين وغيرهم من المعنيين.	3.92	0.76	عالية	3
16	تتضمن الخطة أهدافًا محددة لضمان الجودة ووسائل رئيسة لتحقيق كل هدف.	4.22	0.68	عالية جداً	1
17	تتضمن الخطة مؤشرات أداء رئيسة لقياس جودة أداء الجامعة في جميع أنشطتها.	3.51	0.68	عالية	10
18	تتضمن الخطة آليات ضمان مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أنشطة ضمان الجودة.	3.81	0.71	عالية	5
19	تتضمن الخطة آليات مشاركة كل ذوي العلاقة مثل أرباب العمل.	3.71	0.70	عالية	8
20	تتضمن الخطة آلية تطبيق ومتابعة ومراجعة خطة تحسين الجودة.	3.45	0.71	عالية	11
	المعايير ككل	3.80	0.79	عالية	

نلاحظ من الجدول (5) الآتي:

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (3.80)، والانحراف المعياري (0.79)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (16) التي تنص على " تتضمن الخطة أهدافًا محددة لضمان الجودة ووسائل رئيسة لتحقيق كل هدف"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.68)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).**
- **وجاءت الفقرة رقم (10) التي تنص على " تعد الجامعة وتنفذ الخطة في ضوء تحليل دقيق لواقع المؤسسة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.13)، وانحراف معياري (0.64)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **أن أدنى فقرة كانت رقم (20) التي تنص على " تتضمن الخطة آلية تطبيق ومتابعة ومراجعة خطة**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

تحسين الجودة"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.71)، وكان مدى التطبيق (عالية).

- وجاءت الفقرة رقم (17) التي تنص على " تتضمن الخطة مؤشرات أداء رئيسة لقياس جودة أداء الجامعة في جميع أنشطتها"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.68)، وكان مدى التطبيق (عالية).

3. النتائج المتعلقة بالمعيار الثالث (جودة البرامج الأكاديمية): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (6):

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة البرامج الأكاديمية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
21	تعد الجامعة آلية تضمن جودة برامجها الأكاديمية وفقًا لما هو متعارف عليه عالميًا في التعليم العالي.	3.45	0.70	عالية	8
22	تعد الجامعة مخرجات تعلم لكل برنامج من برامجها الأكاديمية ومواصفاتها ومواصفات المقررات الدراسية وتوصيفاتها وفق الآلية أعلاه.	3.92	0.70	عالية	2
23	تعد الجامعة آلية تضمن متابعة تنفيذ البرامج الأكاديمية ومراجعتها الدورية بانتظام بما يضمن حداثتها وارتباطها باحتياجات السوق والمجتمع.	3.82	0.70	عالية	4
24	تشمل البرامج آلية إعداد رسالة البرامج الأكاديمية وأهدافها.	4.21	0.55	عالية جداً	1
25	تشمل البرامج آلية إعداد مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية، وآلية إعلانها لجميع المنتفعين.	3.92	0.74	عالية	3
26	تشمل البرامج آلية توفير متطلبات مصادر التعلم المناسبة لكل برنامج أكاديمي.	3.81	0.72	عالية	5
27	تشمل البرامج إجراءات الحصول على الموافقات الرسمية لتقديم البرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى موافقة القسم العلمي المعني بالبرنامج الذي يشكل الأساس.	3.71	0.64	عالية	6
28	تشمل البرامج آلية تقييم البرامج الأكاديمية وتشمل متابعة تقدم تعلم الطلبة في البرنامج.	3.13	0.69	متوسطة	10
29	تشمل البرامج آلية المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية بما يضمن إشراك مقيّمين خارجيين.	3.10	0.67	متوسطة	11
30	تشمل البرامج آلية الحصول على تغذية راجعة من أرباب العمل في سوق العمل والمنظمات ذات العلاقة بمخرجات البرامج الأكاديمية.	3.30	0.65	متوسطة	9
31	تشمل البرامج آلية مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة ضمان جودة البرامج الأكاديمية.	3.71	0.65	عالية	7
	المعيار ككل	3.64	0.67	عالية	

نلاحظ من الجدول (6) الآتي:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (3.64)، والانحراف المعياري (0.67)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (24) التي تنص على " تشمل البرامج آلية إعداد رسالة البرامج الأكاديمية وأهدافها"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.55)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).**
- **وجاءت الفقرة رقم (22) التي تنص على " تعد الجامعة مخرجات تعلم لكل برنامج من برامجها الأكاديمية ومواصفاتها ومواصفات المقررات الدراسية وتوصيفاتها وفق الآلية أعلاه" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.92)، وانحراف معياري (0.70)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (29) التي تنص على " تشمل البرامج آلية المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية بما يضمن إشراك مقيّمين خارجيين" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.10) وانحراف معياري (0.67)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (28) التي تنص على " تشمل البرامج آلية تقييم البرامج الأكاديمية وتشمل متابعة تقدم تعلم الطلبة في البرنامج"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (0.69)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**

4. النتائج المتعلقة بالمعيار الرابع (جودة تقييم مخرجات التعلم): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (7):

جدول (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة تقييم مخرجات التعلم)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
32	تعد الجامعة نظامًا لتقييم مخرجات التعلم يضاهي تلك المتوافر في جامعات مماثلة.	3.64	0.71	عالية	8
33	يطبق نظام تقييم مخرجات التعلم بشفافية عالية وبدقة متناهية.	4.48	0.55	عالية جداً	4
34	يوفر نظام تقييم مخرجات التعلم معلومات قيمة للجامعة حول فعالية تعلم الطلبة والفرص التي توفرها الجامعة لدعم تعليمهم.	3.81	0.69	عالية	5
35	تمتلك الجامعة آلية لمتابعة مدى التزام وحداتها المختلفة بتطبيق نظام التقييم.	4.62	0.52	عالية جداً	2
36	يشمل النظام أدوات قياس مدى تحقق الطلبة مخرجات التعلم مثل مشاريع التخرج وملف الانجاز المهني وامتحانات الكفاءة.	3.77	0.64	عالية	7
37	يشمل نظام مخرجات التعلم آلية قياس مدى تحقق مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية وأهدافها.	3.81	0.74	عالية	6
38	يشمل نظام مخرجات التعلم معايير توزيع الدرجات في المقررات الدراسية وكيفية رصدها وتوثيقها.	4.82	0.58	عالية جداً	1
39	يشمل نظام مخرجات التعلم آلية متابعة طريقة تنفيذ نظام تقييم مخرجات التعلم بما يضمن سلامة الإجراءات.	4.62	0.59	عالية جداً	3
	المعيار ككل	4.19	0.58	عالية	

نلاحظ من الجدول (7) الآتي:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

- أن المتوسط الحسابي العام للمعيار(4.9)، والانحراف المعياري (0.58)، وكان مدى التطبيق للمعيار (عالية).
- أن أعلى فقرة كانت رقم (38) التي تنص على "يشمل نظام مخرجات التعلم معايير توزيع الدرجات في المقررات الدراسية وكيفية رصدها وتوثيقها"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.82) وانحراف معياري (0.52)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).
- وجاءت الفقرة رقم (35) التي تنص على "تمتلك الجامعة آلية لمتابعة مدى التزام وحداتها المختلفة بتطبيق نظام التقييم" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.62)، وانحراف معياري (0.52)، وكان مدى التطبيق (عالية جداً).
- أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (32) التي تنص على "بالإضافة إلى نظام الامتحانات، تعد الجامعة نظامًا لتقييم مخرجات التعلم يضاهي تلك المتوافر في جامعات مماثلة" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.71)، وكان مدى التطبيق (عالية).
- وجاءت الفقرة رقم (36) التي تنص على "يشمل النظام أدوات قياس مدى تحقق الطلبة مخرجات التعلم مثل مشاريع التخرج وملف الانجاز المهني وامتحانات الكفاءة"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.64)، وكان مدى التطبيق (عالية).

5. النتائج المتعلقة بالمعيار الخامس(جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (8):

جدول (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
40	تمتلك الجامعة إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تضمن امتلاك المعنيين المستوى الضروري من(المعرفة والكفاءة).	3.23	0.72	متوسطة	1
41	تتم عملية التعيين وفق إعلان.	3.18	0.69	متوسطة	2
42	تتم عملية المفاضلة بين المتقدمين وفق معايير شفافة ومعلنة للجميع.	3.04	0.65	متوسطة	3
43	توفر الجامعة فرص للتظلم لمن لم يتم اختيارهم.	2.21	0.74	منخفضة	11
44	يمتلكون معرفة كاملة وفهما عميقا للمواد التي يقومون بتدريسها.	3.04	0.70	متوسطة	7
45	لديهم المهارة والخبرة الضرورية لمساعدة الطلبة على بناء فهمهم الخاص بهم في سياق تدريس متنوعة.	3.02	0.73	متوسطة	6
46	لديهم القدرة على جمع تغذية راجعة حول أدائهم التدريسي.	3.03	0.74	متوسطة	4
47	توفر الجامعة العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس لكل برنامج أكاديمي وفقا لمؤشرات الحد الأدنى للجودة والاعتمادية.	3.03	0.77	متوسطة	5
48	يشاركون في ورش وبرامج تدريب لتطوير قدراتهم التدريسية، وتشجيعهم على تقييمها، ومن ثم العمل على تحسينها.	3.01	0.72	متوسطة	8

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (8): يتبع

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
49	مساعدة من تبين أنهم محدودو الكفاءة التدريسية لتحسين مهاراتهم إلى مستوى مقبول، وإبعاد من فشلوا في التحسين عن التدريس.	2.44	0.66	منخفضة	10
50	يشاركون في المؤتمرات، والندوات، وبرامج التدريب لتحسين مهاراتهم في البحث العلمي.	2.48	0.36	منخفضة	9
	المعيار ككل	2.69	0.62	عالية	

نلاحظ من الجدول (8) الآتي:

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (2.69)، والانحراف المعياري (0.62)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (40) التي تنص على " تمتلك الجامعة إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، تضمن امتلاك المعنيين المستوى الضروري من (المعرفة والكفاءة)"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (0.72)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (41) التي تنص على " تتم عملية التعيين وفق إعلان" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.18)، وانحراف معياري (0.69)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (43) التي تنص على " توفر الجامعة فرص للتظلم لمن لم يتم اختيارهم"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.74)، وكان مدى التطبيق (منخفضة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (49) التي تنص على " مساعدة من تبين أنهم محدودو الكفاءة التدريسية لتحسين مهاراتهم إلى مستوى مقبول، وإبعاد من فشلوا في التحسين عن التدريس"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (2.44) وانحراف معياري (0.66)، وكان مدى التطبيق (منخفضة).**

6. النتائج المتعلقة بالمعيار السادس (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (9):

جدول (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
51	توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتنمية معارفهم ومهاراتهم.	2.62	0.69	متوسطة	7
52	تصمم مصادر التعلم وتوفر وفق حاجات الطلبة، وتكون متاحة لاستخدامها بيسر، ويتم جمع معلومات حول رضا الطلبة عن مصادر التعلم بهدف تطويرها دوريا.	2.88	0.59	متوسطة	6
53	تتضمن البرامج الأكاديمية (المهنية/التطبيقية) مكون تدريب عملي حقيقي في مواقع تدريب فعلية، وتكون مدتها كافية لإتقان المهارات العملية الأساسية.	3.06	0.64	متوسطة	5

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (9): يتبع

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
54	تشمل مصادر التعلم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، بما في ذلك المصادر الإلكترونية.	3.81	0.71	عالية	1
55	تشمل مصادر التعلم مختبرات الحاسوب، والمختبرات العلمية والورش والمعامل.	3.62	0.58	عالية	2
56	تشمل مصادر التعلم المستشفى الجامعي بالنسبة لتخصصات الطب، ومزارع التطبيقات الحقلية للتخصصات الزراعية، ومدارس التدريب بالنسبة لتخصصات التربية.	2.42	0.62	منخفضة	8
57	تشمل مصادر التعلم المعيدين، والمدرسين المساعدين، وغيرهم من الاختصاصيين.	3.19	0.71	متوسطة	3
58	تشمل مصادر التعلم الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.	3.11	0.72	متوسطة	4
	المعيار ككل	2.98	0.62	عالية	

نلاحظ من الجدول (9) الآتي:

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (3.08)، والانحراف المعياري (0.70)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (54) التي تنص على " تشمل مصادر التعلم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، بما في ذلك المصادر الإلكترونية"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.71)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **وجاءت الفقرة رقم (55) التي تنص على " تشمل مصادر التعلم مختبرات الحاسوب، والمختبرات العلمية والورش والمعامل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.62)، وانحراف معياري (0.58)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (56) التي تنص على " تشمل مصادر التعلم المستشفى الجامعي بالنسبة لتخصصات الطب، ومزارع التطبيقات الحقلية للتخصصات الزراعية، ومدارس التدريب بالنسبة لتخصصات التربية" حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.62)، وكان مدى التطبيق (منخفضة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (51) التي تنص على " توفر الجامعة مصادر تعلم متنوعة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتنمية معارفهم ومهاراتهم"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.69)، وكان مدى التطبيق (منخفضة).**

7. النتائج المتعلقة بالمعيار السابع (جودة نظام المعلومات): لمعرفة استجابة أفراد العينة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على فقرات المعيار كما هي موضحة بالجدول (10):

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة تجاه معيار: (جودة نظام المعلومات)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التطبيق	الترتيب
59	توافر نظام معلومات في الجامعة يتمحور حول مؤشرات الأداء الرئيسة من حيث (جمع وتحليل البيانات، واستخدامها لتحسين برامجها الأكاديمية وأنشطتها).	3.11	0.64	متوسطة	4
60	تتصف المعلومات المنشورة بالدقة والنزاهة والموضوعية ويسهل الوصول إليها ولا توجه لأغراض الدعاية والتسويق.	3.20	0.76	متوسطة	2
61	توافر مكتبًا يختص بربط الجامعة بالمجتمع، وتسويق مخرجاتها من المتخرجين والبحوث والاستشارات.	3.20	0.71	متوسطة	1
62	يغطي نظام المعلومات مؤشرات الأداء الرئيس، وتستخدم نتائجه لمقارنة أداء الجامعة مع جامعات مماثلة نوعًا وحجمًا.	3.11	0.74	متوسطة	5
63	يشمل نظام المعلومات نسب نجاح الطلبة في كل برنامج، ومستوى دراسي، ونسب الترسب والرسوب.	3.09	0.71	متوسطة	7
64	يشمل نظام المعلومات مدى تحقيق الطلبة مخرجات التعلم في كل برنامج أكاديمي ومستوى دراسي.	3.03	0.71	متوسطة	9
65	يشمل نظام المعلومات رضا الطلبة عن كل برنامج أكاديمي.	3.13	0.70	متوسطة	3
66	يشمل نظام المعلومات تقييم الطلبة لجودة التدريس.	3.09	0.68	متوسطة	6
67	يشمل نظام المعلومات تقييم الطلبة لمدى توافر مصادر التعلم وجودتها.	3.07	0.70	متوسطة	8
68	يشمل نظام المعلومات تقييم سوق العمل لجودة مخرجات كل برنامج أكاديمي، ونسب التوظيف السنوية.	2.99	0.59	متوسطة	10
	المعيار ككل	3.10	0.69	متوسطة	

نلاحظ من الجدول (10) الآتي:

- **أن المتوسط الحسابي العام للمعيار (3.10)، والانحراف المعياري (0.69)، وكان مدى التطبيق للمعيار (متوسطة).**
- **أن أعلى فقرة كانت رقم (61) التي تنص على " توافر مكتبًا يختص بربط الجامعة بالمجتمع، وتسويق مخرجاتها من المتخرجين والبحوث والاستشارات"، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (0.71)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (60) التي تنص على " تتصف المعلومات المنشورة بالدقة والنزاهة والموضوعية ويسهل الوصول إليها ولا توجه لأغراض الدعاية والتسويق." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.20)، وانحراف معياري (0.76)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **أن أدنى فقرة كانت الفقرة رقم (68) التي تنص على " يشمل نظام المعلومات تقييم سوق العمل لجودة مخرجات كل برنامج أكاديمي، ونسب التوظيف السنوية." حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.99) وانحراف معياري (0.59)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**
- **وجاءت الفقرة رقم (64) التي تنص على " يشمل نظام المعلومات مدى تحقيق الطلبة مخرجات التعلم في كل برنامج أكاديمي ومستوى دراسي"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (3.03) وانحراف معياري (0.71)، وكان مدى التطبيق (متوسطة).**

ثانياً/ النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابة أفراد عينة البحث حول معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة آزال للتنمية البشرية، ومتغيرات البحث المتمثلة بـ(الجنس، والمؤهل العلمي، ونوع الكلية، وسنوات الخبرة في التدريس)؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام (T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، وفقًا لمتغيرات البحث، وكان ذلك على النحو الآتي:

أ. الجنس: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص متغير الجنس، كما هو موضح في الجدول (11):

جدول (11): دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (الجنس) تجاه المعايير

المعايير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	ذكر	3.22	0.68	92	3.26	0.07
	أنثى	3.51	0.75			
خطة تحسين الجودة	ذكر	3.91	0.78	92	2.94	0.06
	أنثى	3.53	0.67			
جودة البرامج الأكاديمية	ذكر	3.02	0.83	92	1.89	0.16
	أنثى	3.45	0.52			
جودة تقييم مخرجات التعلم	ذكر	3.52	0.67	92	3.59-	0.11
	أنثى	3.81	0.69			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	ذكر	3.16	0.81	92	4.67	0.09
	أنثى	3.29	0.58			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	ذكر	3.52	0.71	92	2.09	0.08
	أنثى	3.14	0.80			
جودة نظام المعلومات	ذكر	3.19	0.66	92	2.51-	0.21
	أنثى	3.22	0.84			
جميع المعايير	ذكر	3.36	0.73	92	3.54	0.12
	أنثى	3.42	0.69			

يلاحظ من الجدول (11) أنه: لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (الجنس)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

ب. المؤهل العلمي: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص بمتغير المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول (12):

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (12): دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (المؤهل العلمي) تجاه المعايير

المعايير	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	ماجستير	3.61	0.70	92	2.45	0.06
	دكتوراه	3.53	0.69			
خطة تحسين الجودة	ماجستير	3.33	0.81	92	4.21	0.07
	دكتوراه	3.13	0.82			
جودة البرامج الأكاديمية	ماجستير	3.25	0.88	92	2.64	0.15
	دكتوراه	3.61	0.69			
جودة تقييم مخرجات التعلم	ماجستير	3.46	0.64	92	3.69	0.25
	دكتوراه	3.53	0.82			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	ماجستير	3.13	0.85	92	2.85	0.09
	دكتوراه	3.28	0.71			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	ماجستير	3.81	0.90	92	3.88	0.19
	دكتوراه	3.48	0.77			
جودة نظام المعلومات	ماجستير	3.51	0.69	92	2.90	0.19
	دكتوراه	3.49	0.69			
جميع المعايير	ماجستير	3.44	0.78	92	2.83	0.08
	دكتوراه	3.43	0.74			

يلاحظ من الجدول (12) أنه: لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

ج. نوع الكلية: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب اختبار (T-Test)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص متغير نوع الكلية، كما هو موضح في الجدول (13):

جدول (13): دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (نوع الكلية) تجاه المعايير

المعايير	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
قيادة ضمان الجودة	إنسانية	3.22	0.69	92	2.47	0.08
	تطبيقية	3.45	0.71			
خطة تحسين الجودة	إنسانية	3.81	0.70	92	3.97	0.17
	تطبيقية	3.52	0.82			
جودة البرامج الأكاديمية	إنسانية	3.68	0.8	92	1.67	0.06
	تطبيقية	3.37	0.83			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (13): يتبع

المعايير	الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
جودة تقييم مخرجات التعلم	إنسانية	3.15	0.75	92	2.68	0.07
	تطبيقية	3.11	0.69			
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	إنسانية	3.56	0.77	92	2.33-	0.08
	تطبيقية	3.21	0.79			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	إنسانية	3.54	0.71	92	4.28-	0.21
	تطبيقية	3.16	0.66			
جودة نظام المعلومات	إنسانية	3.36	0.62	92	3.08	0.31
	تطبيقية	3.29	0.80			
جميع المعايير	إنسانية	3.47	0.72	92	2.89	0.11
	تطبيقية	3.30	0.76			

يلاحظ من الجدول (13) أنه: لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (الكلية)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

د. سنوات الخبرة في التدريس: للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات، تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، ومن ثم تم حساب وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، للكشف عن دلالة الفروق لجميع المعايير فيما يخص بمتغير سنوات الخبرة في التدريس، كما هو موضح في الجدول (14):

جدول (14): دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة لمتغير (سنوات الخبرة في التدريس) تجاه المعايير

المعيار	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق (Scheffe)
قيادة ضمان الجودة	5 سنوات فأقل	3.52	0.62	1.45	0.17	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.64	0.61			
	أكثر من 10 سنوات	3.22	0.54			
خطة تحسين الجودة	5 سنوات فأقل	3.12	0.73	2.42	0.08	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.33	0.68			
	أكثر من 10 سنوات	3.46	0.64			
جودة البرامج الأكاديمية	5 سنوات فأقل	3.18	0.59	2.82	0.18	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.59	0.77			
	أكثر من 10 سنوات	3.29	0.85			
جودة تقييم مخرجات التعلم	5 سنوات فأقل	3.18	0.81	1.19	0.09	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.51	0.84			
	أكثر من 10 سنوات	3.34	0.71			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

جدول (14): يتبع

المعيار	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة	اتجاه الفروق (Scheffe)
جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	5 سنوات فأقل	3.28	0.55	2.70	0.25	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.05	0.56			
	أكثر من 10 سنوات	3.08	0.67			
جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة	5 سنوات فأقل	3.34	0.62	1.62	0.27	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.33	0.70			
	أكثر من 10 سنوات	3.56	0.72			
جودة نظام المعلومات	5 سنوات فأقل	3.42	0.64	1.54	0.71	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.24	0.59			
	أكثر من 10 سنوات	3.51	0.60			
جميع المعايير	5 سنوات فأقل	3.29	0.64	2.80	0.35	لا توجد
	6 – 10 سنوات	3.38	0.65			
	أكثر من 10 سنوات	3.35	0.68			

يلاحظ من الجدول (14) أنه: لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات أفراد عينة البحث تجاه المعايير تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)، وهذا يدل على اتفاق استجابات عينة البحث حول هذه المعايير.

النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- **حصلت المعايير ككل على متوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (0.76)، وكان مدى التطبيق (عالية).**
- **حصل معيار "جودة تقييم مخرجات التعلم"، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19)، وبانحراف معياري (0.88)، وبمدى تطبيق (عالية).**
- **بينما حصل معيار "خطة تحسين الجودة"، على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.80)، وبانحراف معياري (0.79)، وبمدى تطبيق (عالية).**
- **كما حصل معيار "جودة البرامج الأكاديمية"، على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.64)، وبانحراف معياري (0.91)، وبمدى تطبيق (عالية).**
- **أما المعيار "قيادة ضمان الجودة"، فقد حصل على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.63)، وبانحراف معياري (0.69)، وبمدى تطبيق (عالية).**
- **بينما حصل المعيار "جودة نظام المعلومات"، على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.10)، وبانحراف معياري (0.79)، وبمدى تطبيق (متوسطة).**
- **وجاء معيار "جودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة"، بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.08)، وبانحراف معياري(0.77)، وبمدى تطبيق (متوسطة).**
- **وأخيراً حصل معيار "جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم"، على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.69)، وبانحراف معياري (0.83)، وبمدى تطبيق (متوسطة).**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين استجابات أفراد عينة البحث حول مدى تطبيق المعايير تعزى لمتغيرات البحث، المتمثلة بـ(الجنس - المؤهل العلمي – نوع الكلية - سنوات الخبرة في التدريس).

التوصيات:

على ضوء النتائج فقد خرج البحث بالتوصيات الآتية:

1. ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس في الجامعة من حيث:
   - مشاركتهم في المؤتمرات، والندوات، وبرامج التدريب لتحسين مهاراتهم في البحث العلمي.
   - توفير العدد الكافي لكل برنامج أكاديمي.
   - إقامة الورش وبرامج التدريب لتطوير قدراتهم التدريسية.
2. ضرورة الاهتمام بجودة مصادر التعلم ودعم تعلم الطلبة في الجامعة من حيث: توفير مصادر التعلم المتنوعة لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبحسب التخصصات سواء التطبيقية أو الإنسانية.
3. ضرورة الاهتمام بجودة نظام المعلومات في الجامعة من حيث: توفير نظام معلومات فعّال يتمحور حول مؤشرات الأداء الرئيسة.
4. تعريف القائمين على تطبيق معايير الاعتماد وقياس مؤشرات التطبيق على عناصر ومعايير الاعتماد بالخطوات اللازمة، والتعليمات عن كيفية تطبيق النماذج وخطوات تطبيق المعايير، وتحديد المصطلحات الخاصة بها والاتفاق على طرق قياسها، والعلاقة بين التقارير وإرسال المطبوعات والنماذج لهم بشكل دوري ولا ينتظر أن تطلبها المؤسسة التعليمية.

المقترحات:

على ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث الحالي والتوصيات، فقد اقترح عدد من الدراسات التي يمكن أن تسهم في تطبيق المعايير الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، منها:

1. درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.
2. درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كليات المجتمع اليمنية الحكومية والخاصة.
3. دراسة المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق المعايير الوطنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.

المراجع:

أبو دقة، سناء إبراهيم، وعرفة، لبيب (2007). الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم: تجارب عربية وعالمية. *ورقة مقدمة لورشة عمل حول العلاقة التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي؛ برامج تدريب وإعداد المعلمين*، متاح على الموقع www.tep.ps/pdfs/sana+labib.doc.

إسحاق، هاشم (2009). متطلبات ومعايير وآليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التعليم العالي وتحديات تأسيسها بجامعة إب. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن حول تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث*، صنعاء، اليمن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003). *تقرير التنمية الإنسانية العربية*: نحو إقامة مجتمع المعرفة، نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

جامعة آزال للتنمية البشرية (2016). *نبذة مختصرة عن جامعة آزال للتنمية البشرية*. متاح على الإنترنت: (http://www.mediu.edu.my)، تاريخ دخول الموقع 17 /8/ 2016م.

الحريري، خالد حسن علي (2009). تحديات تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن حول تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث*، صنعاء، اليمن10 - 12 أكتوبر.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

السماوي، عبد الرقيب والمخلافي، سلطان (2009). الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة تعز: الواقع والرؤية المستقبلية. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي حول تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث*، صنعاء، اليمن،10 - 12 أكتوبر.

الشامي، عبد الرحمن (2009). تقويم برنامج الدراسات العليا في كلية الإعلام – دراسة حالة. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي*، القاهرة، 31 مايو - 2 يونيو.

صبري، هالة عبدالقادر (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي: تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*،2 (4)، 148 - 176.

عزوز، رفعت عمر (2009). تجربة كلية التربية بالعريش في تأسيس نظام داخلي للجودة بين الواقع والمأمول. *ورقة عمل منشورة مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثالث التعليم وقضايا المجتمع المعاصر*، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية، 21 أبريل، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 437 - 478.

علاونة، معزوز جابر (2008). قياس درجة إدراك أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية*، (51)، 5–49.

القباني، تركي يحيى قاسم (2012). *استشراف مستقبل الاعتماد الأكاديمي في جامعة صنعاء* (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

كويران، عبد الوهاب عوض، إبراهيم، ألطاف رمضان، وناصر، صالح يوسف (2010). تقويم عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية لواقع ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن. *المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة*، اليمن.

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (سبتمبر 2012). *الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (فبراير 2013). *معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: معايير المستوى الثاني*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (يناير 2013). *معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي: معايير المستوى الأول*. الجمهورية اليمنية.

محمد، عبداللطيف مصلح (2015). تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي – كلية التعليم المفتوح أنموذجاً. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *8* (22)، 177 - 216.

مشروع تطوير التعليم العالي (2006). *الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006–2010*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اليمنية.

الهلالي، الهلالي الشربيني (2009). دليل المصطلحات المستخدمة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، *مجلة بحوث التربية النوعية*، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، 467 - 540.

الهمداني، فتحية (2010). *بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2008). *مسودة دليل الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي*، ديسمبر، الجمهورية اليمنية.

Holm-Nielsen, L. B. (2001, August). Challenges for higher education systems. In International Conference on Higher Education, Jakarta, August.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8

Koch, J. V. (2003). TQM: why is its impact in higher education so small?. The TQM magazine, 15(5), 325-333.

Ohnaka, I. (2001). Introduction of an accreditation system in Japan. European journal of engineering education, 26(3), 247-253.

Ranking Web of World Universities (January & July, 2009). Retrieved from http://www.webometrics.info/graphics.html.

World Bank, (February, 2008). The Road not Travelled: Education Reform in the Middle East and North Africa. Retrieved from www.subzeroblue.com/archives/2008/02/world_bank_report_on.html.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.5.8